الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الإحالة لفائدة الدولة

للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي

في شكل اكتتاب خاص من قبل البنك الوطني القطري (QNB)،

موضوع الاتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي وجمع من

مؤسسات مالية أجنبية بتاريخ 18 أفريل 2017

(2017 / 75)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 20 / 09 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية الوكالة المالية**

*** اتفاقية الاكتتاب**

***إعلان التعهد**

تاريخ انتهاء الأشغال: 06/ 03 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 04 أكتوبر 2017
جلسة اللجنة: 27 فيفري 2019 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين **تاريخ إنتهاء الأشغال:** 06 مارس 2019 **نائب رئيس اللجنة :** الهادي بن ابراهم **المقرر المساعد:** حسام بوننني

أوّلا . تقديم المشروع:

أصدر البنـك المركـزي التونســي بتاريـخ 17 أفريل 2012 سنـدات خزينة بمبلـغ 500 مليون دولار أمريكي في شكل اكتتاب خاص لفائدة دولة قطر تسدد على 5 سنوات وبنسبة فائدة 2,5 % سنويا كما تحصل البنك المركزي التونسي على وديعة بمبلغ 500 م دولار تسدّد في نوفمبر 2018 بنسبة فائدة تعادل ليبور+ 2,75 % سنويا.

بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد والاستثمار بتونس "2020" أعلن الجانب القطري على تقديم مساعدة لتونس بمبلغ 1250 مليون دولار أمريكي منها إعادة تمويل القرض والهبة بمبلغ 1000 مليون دولار أمريكي.

وتم الاتفاق أن يقوم بنك قطر الوطني QNB باكتتاب هذا الإصدار بالكامل بنفس تاريخ حلول أجل القرض الأولي أي 18 أفريل 2017.

أصدر البنك المركزي التونسي بالإنابة عن الدولة التونسية ولفائدتها بتاريخ 18 أفريل 2017 سندات قرض الاكتتاب الخاص المذكور بمبلغ 1000 مليون دولار أمريكي (حوالي 2350 م.د) وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- مبلغ الإصدار : 1000 مليون دولار أي حوالي 2350 م.د،
- سعر الإصدار : 100 %،
- نسبة الفائدة : 3,5 % سنويا،
- آجال السّداد : 5 سنوات منها سنة إمهال على 4 أقساط سنوية بمبلغ 250 مليون دولار لكل قسط،
- المبلغ المسحوب : 998 مليون دولار أمريكي،
- مصاريف الإصدار : 2 مليون دولار.

على غرار عمليات الإصدار بالسوق المالية العالمية تم تكليف البنك المركزي التونسي بإنجاز هذه العملية وذلك في إطار الفصل 32 من القانون الأساسي للبنك عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016.

وقد أقر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي المنعقد في 11 أفريل 2017 إصدار القرض الرقاعي المذكور لفائدة الدولة التونسية بمبلغ 1000 مليون دولار أمريكي.

وتمت المصادقة على هذه المداولة بمقتضى الأمر عدد 429 لسنة 2017 المؤرخ في 13 أفريل 2017.

ولهذا الغرض تم إبرام الوثائق القانونية التالية:

ـ اتفاقية وكالة مالية "FISCAL AGENCY AGREEMENT" مبرمة بتاريخ 18 أفريل 2017 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للجمهورية التونسية بصفته مصدرا وبنك Citigroup Global Markets Deutschland AG بصفته مسجلا للسندات وبنك Citibank, N.A., London branch بصفته الوكيل المالي ووكيل الدفع والتحويل، وتنص هذه الاتفاقية على شروط عملية الإصدار والتزامات كل طرف للمحافظة على حقوق حاملي السندات.

ـ اتفاقية الاكتتاب "SUBSCRIPTION AGREEMENT": هذه الاتفاقية مبرمة بتاريخ 18 أفريل 2017 بين البنك المركزي التونسي ممثلا للدولة التونسية والبنك المشتري للسندات QNB CAPITAL LLC.

تتضمن هذه الاتفاقية تعهدات المصدر والبنك المشتري، كيفية تسديد المستحقات، صيغة نشر واكتتاب السندات، الإدراج والتداول، الرسوم والنفقات والقانون المزمع تطبيقه.

ـ إعلان تعهد "DEED OF COVENANT" ممضى بتاريخ 18 أفريل 2017 من قبل البنك المركزي التونسي يتعهد بمقتضاه بتسديد المبالغ المستحقة بعنوان الإصدار (الأصل والفوائد والعمولات) خالية من الاقتطاعات بعنوان الأداءات والمعاليم وذلك في الآجال المتفق عليها.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 27 فيفري 2018، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقيات.

وأثناء النقاش، ذكّر عدد من النواب أن لجنة المالية والتخطيط والتنمية أبدت رأيها بالموافقة في ما يتعلق باعتزام الوزير المكلّف بالمالية تكليف البنك المركزي التونسي لإصدار قرض رقاعي في شكل اكتتاب خاص بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لتمويل القرض الرقاعي القطري في جلستها المنعقدة في 05 أفريل 2017 المخصصة للإستماع إلى السيد الوزير لدى السيد رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع مجلس نواب الشعب والسيد محافظ البنك المركزي التونسي .

كما وضحوا أن هذه الجلسة المذكورة كانت في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 32 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والذي نصّ على أنه للوزير المكلف بالمالية أن يفوّض البنك المركزي التونسي في حدود ما تمّ إقراره في قانون المالية إصدار قروض رقاعية على الأسواق المالية والدولية باسم الدولة ولحسابها بعد أخذ رأي اللجنة المكلفة بالمالية بمجلس نواب الشعب في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تقديم الطلب للمجلس.

وأفاد بعض النواب أنه خلال هذه الجلسة بيّن محافظ البنك المركزي أنه تمّ الترفيع في المبلغ الذي تعتزم وزارة الماليــة إصــداره في شكـل اكتتاب خــاص وذلك من 500 إلــى 1000 مليون دولار أمريكي بعد التوصل إلى اتفاق مع دولة قطر قصد إعادة تمويل القرض الرقاعي والوديعة القطرية الموضوعة على ذمّة البنك المركزي التونسي. والتخفيض في نسبة الفائدة من 6 % إلى 3,5 % مع فترة إمهال بـ 5 سنوات منها سنة إمهال وعلى أن يتم تسديد القرض على أربع أقساط سنوية، موضحا أن الغاية من هذا التمويل هو تعزيز الاحتياطي من العملة الصعبة كما أن إعادة التمويل هي تقنية معمول بها في الأسواق المالية العالمية.

هذا وذكر عدد من النواب أن لجنة المالية ناقشت الشروط المالية لهذا القرض في جلسة 05 أفريل 2017 موضحين أن هناك عدد من النواب ثمنوا الشروط المالية وإعتبروها مقبولة مقارنة بكلفة إصدار القروض التونسية على الأسواق المالية العالمية، بينما رأى نواب أخرون أن شروط القرض مجحفة مقارنة بعدد من القروض التي تحصلت عليها تونس من عدد من الدول الشقيقة.

كما وضّح نائب أن اللجنة المكلفة بالمالية لا تتخذ القرار في ما يتعلق بالخروج إلى السوق المالية لإصدار قروض رقاعية من عدمه، بل أن مهمتها الأساسية طبقـا للفصل 32 مــن القانــون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي هو إبداء الرأي بخصوص إصدار قروض رقاعية واقتراح معايير تتعلق بالشروط المالية مؤكّدا على ضرورة أن تتضمن المراسلات الموجهة من رئاسة المجلس إلى وزير المالية هذه الصيغة بالتدقيق احتراما لمنطوق الفصل 32 من القانون المذكور.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
الهادي بن ابراهم	حسام بونني